

## ورشة عمل حول المصالحة الوطنية الفلسطينية: التحديات وفرص النجاح

9 مارس 2016 م

المجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورشة تعبر  
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر المجلس  
المصري للشؤون الخارجية

## قائمة المحتويات

الموضوع
ورشة عمل عن المصالحة الوطنية الفلسطينية: التحديات وفرص النجاح
<b>الجلسة الافتتاحية</b> <ul style="list-style-type: none"><li>▪ السفير د. منير زهران</li><li>▪ السفير د. عزت سعد</li><li>▪ السفير د. إيهاب وهبة</li><li>▪ السفير محمد صبيح</li><li>▪ د. سميح برزق</li></ul>
<b>المحور الأول - التدايعات المختلفة للإنقسام، وآثاره الاقتصادية.</b> <ul style="list-style-type: none"><li>▪ اللواء محمد إبراهيم</li><li>▪ د. أيمن الرقب.</li><li>▪ د. محمد شقورة.</li></ul>
<b>المحور الثاني - مسيرة الحوار والمصالحة الفلسطينية، قراءة في الوثائق الوطنية.</b> <ul style="list-style-type: none"><li>▪ د. جهاد الحرازين</li><li>▪ د. محمد جمعة</li></ul>
<b>المحور الثالث - الدور المصري للمصالحة: الدوافع والمعوقات.</b> <ul style="list-style-type: none"><li>▪ السفير محمد صبيح</li><li>▪ د. طارق فهمي</li></ul>
مناقشات ورشة العمل.
الخلاصة والتوصيات.

## ورشة عمل حول

### المصالحة الوطنية الفلسطينية: التحديات وفرص النجاح

#### **تمهيد**

عقد المجلس المصري للشئون الخارجية بتاريخ 9 مارس 2016م، ورشة عمل بعنوان "المصالحة الوطنية الفلسطينية: التحديات وفرص النجاح"، بالتنسيق مع حركة التحرير الوطنية الفلسطينية "فتح"، شارك فيها نخبة من السفراء والباحثين المتخصصين في الشأن الفلسطيني من المصريين والفلسطينيين. وتناولت الورشة ثلاثة محاور. ركز المحور الأول علي مسألة التداخيات المختلفة للانقسام الفلسطيني - الفلسطيني وآثاره الإقتصادية. واهتم المحور الثاني بمسيرة الحوار والمصالحة الفلسطينية من خلال التركيز علي وثائق الحوار الوطني. واعتنى المحور الثالث بعرض بعض من الجهد المصري المبذول لتفعيل المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودور جامعة الدول العربية في ذلك والمعوقات أمام المصالحة، والاجراءات المطلوبة لتحقيقها (فلسطينياً، عربياً، دولياً). وجاء ختام الورشة بجملة من الخلاصات والتوصيات.

## الجلسة الافتتاحية

### الكلمات الافتتاحية

- السفير د. منير زهران رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية.
- السفير د. عزت سعد، مدير المجلس المصري للشئون الخارجية.
- السفير د. إيهاب وهبة، مساعد وزير الخارجية الأسبق ومقرر اللجنة الدائمة للشئون العربية بالمجلس.
- السفير محمد صبيح، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني.
- د. سميح برزق، أمين سر حركة فتح.

### السفير د. منير زهران

افتتح السفير د. منير زهران أعمال ورشة العمل، وأشار إلى ما يلي بصفة خاصة:

- أن زمن المصالحة الوطنية الفلسطينية يعود لعقد من الزمن تقريباً وتحديداً عام 2006م، حيث كان لمصر دور في انجاز المصالحة منذ عهد الرئيس الأسبق مبارك وحتى الآن للوصول لاتفاق مشترك بين جميع الفصائل. وجدير بالذكر أن انقلاب حماس كان هو بداية الانقسام الوطني الفلسطيني.
- تمنينا جميعاً ألا يحدث الانقسام، ولكنه حدث. وبالتالي يجب العمل مع الفلسطينيين لأجل التئام الجروح وعودة الوحدة الوطنية، فالمستوطنات الإسرائيلية الممتدة في الضفة الغربية تعد سبباً في زيادة الانقسام الفلسطيني.
- إن الانقسام الحالي لا يخدم سوى إسرائيل، فإن كانت حماس قد تراجعت بمفردها عن وعود المصالحة فهذا يخدم الجانب الإسرائيلي.
- وخلص رئيس المجلس الى التأكيد على أهمية الخروج بنتائج وتوصيات تخدم فلسطين والمصالحة الوطنية في المقام الأول.

### السفير د. عزت سعد

في مداخلة افتتاحية، أوضح السفير د. عزت سعد أن من يتأمل الأحداث في منطقتنا سيصل الى نتيجة مفادها أن من يدفع ثمن ما يجري من صراعات في المنطقة هو الشعب الفلسطيني. وفي عام 2001م وبعد اقتحام الأقصى واشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، سعى آريل شارون - رئيس الوزراء الإسرائيلي

آنذاك- الى تقديم الانتفاضة على أنها إرهاب يجب قمعه معتبراً الزعيم الراحل ياسر عرفات "بن لادن" بالنسبة لاسرائيل (Our Ben Laden على حد قوله).

وأضاف السفير سعد أن الشأن الفلسطيني سيظل همنا الرئيسي، وقضيتنا الأولى، مؤكداً أن التجاهل الأميركي للعب دور الوسيط النزيه لحل الأزمة والتأييد المطلق لاسرائيل سيؤدي لأزمة بالمنطقة مثل "انتفاضة السكاكين"، وأن أبو مازن قد استفذ كل الطرق لتحريك مفاوضات السلام في ظروف إقليمية ودولية غير مواتية و صلف إسرائيلي غير مسبوق استغلالاً لهذه الظروف. وأعرب مدير المجلس عن الثقة في أن تنتهي ورشة العمل إلى بعض التوصيات التي تخدم عملية المصالحة.

### السفير د. إيهاب وهبة

تحدث السفير د. إيهاب وهبة، عن أهمية هذه الورشة للوصول إلى توصيات وسط الظروف المتفجرة في المنطقة، مشيراً إلى الآتي:

### الجهود المبذولة للضغط على إسرائيل

- 1) ما يميز النضال الفلسطيني أنهلا يزال مستمراً برغم الضغط الإسرائيلي، ولا يمكن للعرب أن ينتقدوا بالسلب النضال الوطني الفلسطيني، حتى وإن كان بالسكاكين أو غيرها من أدوات النضال. فكل حركات التحرر اتبعت خطوات مثلهم وهي جزء من الضغط على إسرائيل، فالإسرائيلي لا يطمئن للنزول إلى الشوارع الآن بفضل تلك الانتفاضة.
- 2) تتعرض إسرائيل لضغوط أخرى كالمقاطعة وسحب الاستثمارات، وهي وسائل ضغط على الأوروبيين لأجل تغيير مواقفهم الداعمة بشكل تام لإسرائيل وسياساتها الاستيطانية التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني.
- 3) سيجد كل مشتر للبضائع الإسرائيلية اسم المستوطنات الإسرائيلية على شهادة المنشأ المرفقة بالمنتج، وهو ما تحاول إسرائيل إيقافه بالضغط على الكونجرس الأمريكي.

### توافر الرؤية العربية لحل الأزمة الفلسطينية

- 1) نحن لسنا في مواجهة مع إسرائيل ولكن لدينا حلول عربية متكاملة للأزمة الفلسطينية، وكمية المخالفات الصادرة من الجانب الإسرائيلي مخيفة.
- 2) ما نجحنا فيه هو جعل (137) دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، والعديد منها أقام سفارات في رام الله، وقد تم رفع علم فلسطين مؤخراً على سارية علم الأمم المتحدة، وهو ما يجعلنا نتحلى بالأمل. وقد

تعاقبت نجاحات الدبلوماسية العربية تجاه القضية الفلسطينية في حين فشلت الدبلوماسية الإسرائيلية في كسب أصوات تنافس بها دبلوماسيتنا العربية.

### أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية

هناك ضغوط تمارس على إسرائيل، ولكن الأهم المصالحة بين كافة الأطراف الفلسطينية. ويجب أن تستند جهود المصالحة إلى حقيقة الوحدة بين فتح وحماس، فلقد تعددت المعاهدات والاتفاقيات بين الطرفين من اتفاق مكة إلى الدوحة إلى اليمن وغيرها من الدول العربية التي سعت إلى طي صفحات الخلاف والبدء في مصالحة وطنية حقيقية فلسطينية، فهل حقيقة لا يوجد جانب فلسطيني يرغب بالسلام؟ وهل هناك فئة تريد للاحتلال أن يستمر؟

وختاماً، فإنني أمل أن نطوي صفحة الماضي من الانقسامات، ولا داعي إلى تشعب وكثرة الاتفاقيات فما لدينا حالياً يكفي ولكن يجب بلورتها بإقامة حكومة وطنية، وأدعو كل فلسطيني يحترم هويته أن ينبذ الخلاف، ومن هنا نضاعف جهودنا لأجل تحقيق السلام المنشود.

### السفير محمد صبيح

أشاد السفير محمد صبيح، باجتماع عدد كبير من القامات في ورشة عمل المصالحة الفلسطينية، ورحب بالباحثين الفلسطينيين، متقدماً بالشكر للجانب المصري على استضافته لأعمال تلك الورشة. وقد أشار إلى مايلي:

- 1) يعتبر الدور المصري في فض الخصام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح دوراً استثنائياً ومرحباً به من جهتنا، فمصر كانت حجر العثرة في وجه التتار علي يد قطز المملوكي، وكذلك الفرنجة الذين تكسرت أمواجهم على شواطئ مصر، وحتى قواعد الفراعنة في مصر وفلسطين، فهي معرض إسرائيلي يوجد فيها آثار فرعونية وكنعانية، وسيأتي اليوم الذي سينتهي فيه التاريخ من كل من عاداه.
- 2) يجب أن تتم دراسة أين أخطأنا أو أصبنا، وعلينا الإجابة عن ماهية وجود كل من حركتي حماس وفتح، حتى ندرس الطرفين على حدة ومن ثم ننخرط في تحديد السمات المشتركة بينهما ودرء المواضيع الخلافية جانباً.
- 3) القضية الأخرى لا نريد المصالحة لأجل التحرير والاستقلال فنحن نعلم ما تم وقيل لياسر عرفات بأن "هذا التقسيم قادم على قدم وساق" ففي هذه البيئة لا توجد مكونات لأن ننتزع سلاماً.

4) من هنا فإننا نطالب بتوحيد الموقف الفلسطيني حتى ننتقل لمرحلة جديدة. إننا نواجه دولة خارجة عن القانون تسمى إسرائيل، ويحزنني أننا وقفنا على باب مغلق للمصالحة، فأصابنا ضرر بالغ. وبالرغم من شجاعة الموقف الحالي لشبابنا وشيوخنا الفلسطينيين إلا أن الموقف العربي تجاههم مترهل للغاية، وقد تكون هذه الندوة باكورة خير مع هذا المجلس.

#### د. سميح برزق

- توجه د. سميح برزق، بالشكر لمجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية، وأشار إلى التالي:
- 1) أن القضية الفلسطينية تمر حالياً بأسوأ ظروفها، ونحن في أمس الحاجة إلى الوحدة الوطنية، حيث يهدد الانقسام وحدة الشعب الفلسطيني بل ويات شعبنا مع كل الأسف منقسماً على نفسه بالفعل.
  - 2) من أهم القضايا التي تؤثر على مشروع حلم الدولة الفلسطينية هو موضوع المصالحة الوطنية الفلسطينية.
  - 3) إن حماس بعد 9 سنوات تدمر السلم الاجتماعي، ولم تعد تراعي حرمة الجسد الفلسطيني حتى فصلت أعضاؤه عن بعضه، فهل يتخيل الإنسان منا نفسه وقد بات منقسماً إلى أعضاء منفصلة تماماً عن بعضها البعض؟
  - 4) إن التشخيص الصحيح دوماً ما يوصلنا للعلاج الصحيح، وأرجو أن تكون هذه الورشة سبباً في تشخيص صحيح لأزمة المصالحة الفلسطينية مع إيجاد طرق حل لها.

## المحور الأول

### التداعيات المختلفة للانقسام وآثاره الاقتصادية

- اللواء محمد إبراهيم، رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية - الفلسطينية بالمجلس المصري للشئون الخارجية.
- د. أيمن الرقب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس المفتوحة - غزة.
- د. محمد شقورة، أكاديمي وخبير اقتصادي.



## اللواء محمد إبراهيم

عرض اللواء محمد إبراهيم، مجموعة من النقاط كالتالي:

1. يعتبر الانقسام الفلسطيني ذا تأثير سلبي على الأمن القومي المصري، فالسلام والاستقرار في سيناء مرتبطان بالحالة الأمنية في قطاع غزة، والتاريخ الحديث يشير إلى أن الخلل الأمني في سيناء يتناسب طردياً مع حل الانقسام الفلسطيني.
2. إننا الآن نكمل عقداً من الانقسامات وأقف هنا عند نكبة 1948م، ونكسة 1967م وكارثة 2007م، التي تؤرخ لفترات هامة وحاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي.
3. الأوراق كثيرة والمعاهدات لا حصر لها، ولم يتبق إلا شئ واحد ألا وهو (التطبيق على الأرض).
4. يجب أن يتوفر لدى حماس الاستعداد المتكامل للتخلي عن إمارة / قطاع غزة، وهنا يمكن الحديث عن مصالحة فعلية.

## د. أيمن الرقب

تحدث د. أيمن الرقب، عن سياق أزمة المصالحة الوطنية الفلسطينية من الناحية السياسية مشيراً إلى

مايلي:

1. كيف استطاعت الدولة المصرية التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، والإجابة على هذا السؤال تحمل دلالات وتوصيفات للأزمة الفلسطينية الراهنة بعيداً عن واقع الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.
2. هناك أسباب سياسية عديدة للصراع الفلسطيني - الفلسطيني، فقد خرج جزء من حركة فتح من الاطار الفكري إلى مواجهة دولة الاحتلال وتبدلت الأفكار الإيديولوجية من العمل الدبلوماسي والمفاوضات إلى المقاومة المسلحة، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية برعاية جامعة الدول العربية، وقد أصبحت حركة فتح هي المسئولة عن منظمة التحرير الفلسطينية، ثم تأسست حركة حماس وظلت على نفس انتمائها التام لجماعة الإخوان المسلمين.
3. ظلت حركة فتح وحماس تعملان سوياً، وافتتحت العيادات ومراكز التعليم التي تخدم الشعب الفلسطيني، حتى بدأت أسس الصراع تتشكل باختلاف أيديولوجيتي فتح وحماس، وبدأت حماس تنفيذ هجمات عشوائية بصبغة دينية تجاه المجتمع الفلسطيني.
4. بعد فوز حماس بالانتخابات تأسست لها قوة تنفيذية بجانب عتادها العسكري وأسلحتها التي لا تمتلكها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وازدادت الأمور تأزماً عندما نتج عن ذلك شرعنة السلاح

وطرد مؤسسات فتح من غزة، وهو ما نجم عنه كارثة الحصار الإسرائيلي لغزة منذ عام 2007م وحتى الآن.

5. ظلت قيادة حماس تابعة في سوريا، ولكنها تعشمت إبان حكم الإخوان المسلمين لمصر في أن يكون لها دور استثنائي في القاهرة. وقد وصلوا بالفعل إلى تحقيق اتفاقية المصالحة الفلسطينية في مايو 2011، وظلت حماس بعد ثورة 30 يونيو 2013م في مصر تحاول أن يكون لها دوراً بشكل أو بآخر.

6. نسجل لمصر موقفاً استثنائياً التي راهنت على اتفاق السلام بينها وبين إسرائيل، ولم تسمح بأن يكون لها اتفاق مع حركة حماس حتى لا ينهار المشروع الفلسطيني ولا يهدد الأمن القومي أيضاً.

7. هناك تداعيات اجتماعية وخلافات بارزة في فلسطين، وقد زاد الأمر عندما قامت حركة حماس بانقلابها عام 2007م، تأكدت به حالة الحقد التي تسببت في إطالة أمد الصراع الفلسطيني - الفلسطيني. وقد تسببت حماس في إعاقة أكثر من 10 آلاف فلسطيني واعتدت على عشرات السكان الفلسطينيين، وازداد الانقسام الفلسطيني حتى تفكك نسيج المجتمع، وانتهجت حركة حماس السلطة الأبوية/ العليا، وهي صورة سوداء للحالة الفلسطينية التي نرجو أن تزول وأن نصل إلى حل لها.

#### د. محمد شقورة

تحدث د. محمد شقورة، عن تأثير النزاع الفلسطيني الفلسطيني على الوضع الاقتصادي في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة، حيث أكد على تفاؤل المواطنين في قطاع غزة بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في شهر إبريل 2014م وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في شهر يونيو 2014م وذلك لإنهاء سبع سنوات من الانقسام الفلسطيني تعتبر الحقبة السوداء في تاريخ القضية الفلسطينية لما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني والحياة الاجتماعية وكافة مناحي الحياة خصوصاً في قطاع غزة. كما تفاعلوا بمعالجة العديد من الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة وأهمها إنهاء حصار قطاع غزة وارتفاع معدلات البطالة والفقر وازدواجية واختلاف القرارات والقوانين والتشريعات والإجراءات والضرائب والجمارك واللوائح والأنظمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نمت وزادت خلال فترة الانقسام حيث أثرت على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في ضعفه وعدم نموه وكان لها الأثر الأكبر على الشركات الكبرى التي لها علاقة بين الجانبين، مثل المصارف وشركات التأمين والشركات المساهمة العامة وبعض الشركات المساهمة الخصوصية لكن للأسف الشديد بعد تشكيل الحكومة برزت أزمة صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة

وتفاقت الأزمة وأدت إلى إغلاق البنوك لعدة أيام مما تسبب في وقف النشاط التجاري والذي يعتمد على البنوك.

وجدير بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، أوضح في تقريره السنوي الذي نشره بتاريخ 2015/9/1م، أن قطاع غزة قد يصبح منطقة غير صالحة للسكن قبل عام 2020م، مع استمرار الأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في التراجع.

وأشار التقرير السنوي لاونكتاد أن 8 سنوات من الحصار وثلاثة حروب أضعفت قدرة قطاع غزة على التصدير والإنتاج للسوق المحلية، ودمرت بنيتها التحتية المتهاكلة، ولم تترك مجالاً لإعادة إعمار القطاع أو انتعاشه الاقتصادي، بل تسارعت وتيرة التراجع في التنمية، وانهار الاقتصاد وبنيته بشكل شبه كامل، خاصة مع العدوان الإسرائيلي الأخير عام 2014م.

وقد بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة في الحروب الثلاثة التي تعرض لها قطاع غزة بحسب تقرير أونكتاد، دون احتساب الفلسطينيين الذين قضاوا خلالها بثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي لقطاع غزة. ووفق أرقام صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن الناتج السنوي الإجمالي لقطاع غزة، بلغ خلال العام 2014م، نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ في 2013م، قرابة 3 مليار دولار.

واعتبر التقرير اونكتاد أيضاً أن تكاليف الخسائر سيرتفع أضعافاً إذا تم احتساب الخسائر الاقتصادية غير المباشرة، بما فيها خسائر الدخل السنوية للعائلات في قطاع غزة، والتكاليف الناتجة عن تشريد أكثر من نصف مليون مواطن خلال الحرب الأخيرة. إضافة إلى أن 72 % من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، معتبراً أن الحرب الأخيرة على القطاع لم تكن السبب في وقف الإنتاج، بل إن الحصار المفروض منذ عام 2007م هو المتسبب في هذا الوقف في الإنتاج، وفقدان فرص العمل على نطاق واسع.

وختم الانكتاد تقريره، محذراً من أن دعم المانحين يظل شرطاً ضرورياً، لكنه ليس كافياً للإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار غزة، مضيفاً "أنه وباستمرار الحصار، ستظل المعونات المقدمة ذات أهمية حيوية، ولكنها لن تعكس مسار تراجع التنمية والإفكار في غزة".

وحول الإنتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة والمتمثلة في الحصار الإقتصادي الخانق على القطاع أشار الى مايلي بصفة خاصة:

1. تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إحكام حصارها لقطاع غزة، وأغلقت كافة معابره الحدودية التجارية، وكرست معبر كرم أبو سالم معبراً تجارياً وحيداً للقطاع، رغم أنه غير ملائم للأغراض التجارية من حيث ضعف قدرته التشغيلية، فضلاً عن بعده عن مدينة غزة مركز النشاط الاقتصادي للقطاع. جاء ذلك بعد إغلاق معبر المنطار "كارني" قبل نحو خمس سنوات، وإغلاق معبر صوفا، جنوب شرقي القطاع في أوائل العام 2009م بشكل نهائي، وإغلاق معبر ناحل عوز، شرقي مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد القطاع بالمحروقات وغاز الطهي منذ مطلع العام 2010م بشكل كامل ونهائي أيضاً، الأمر الذي أدى إلى آثار كارثية على اقتصاد القطاع ليخلف واقعاً مريعاً ألقى بظلاله الخطيرة على مجمل الحركة التجارية، حيث توقفت غالبية المنشآت الاقتصادية والتجارية الواقعة في المنطقة الصناعية بغزة.

2. أظهرت مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2014م أن أكثر من ربع السكان يعانون الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث حلّ قطاع غزة في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات الفقر بعد السودان واليمن، وفق تقرير للبنك الدولي صدر مؤخراً والذي أشار من خلاله أن نسبة الفقر بين السكان في قطاع غزة وصلت إلى 38%، كما تبين أن نحو 13% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في القطاع.

3. يعاني ثلث الأسر الفلسطينية 33% أو ما يعادل 1.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2014م، إذ يعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى 57%، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19%.

4. وللحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن 8 سنوات تداعياته وأثاره السلبية على النشاطات الاقتصادية في غزة، فمعظم الشركات تعمل أقل من ثلث طاقتها الإنتاجية، كما أن القطاع الزراعي تأثر بهذه الإجراءات فانخفض حجم الإنتاج للزراعة الموجهة للتصدير بشكل خاص كالفراولة التي انخفض حجم إنتاجها إلى 26% والزهور إلى 12% مقارنة بفترات ما قبل الحصار التي كانت ستصل إلى ما يقارب من نسبة 50%، وهاتين السلعتين تشتهر بإنتاجها قطاع غزة.

5. استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 8 أعوام، وخلال فترة العدوان على قطاع غزة والذي استمر لمدة 50 يوماً خلال شهري تموز وأغسطس 2014م، لم يدخل أي مواد بناء لأي جهة، الأمر الذي عطل العديد من المشاريع

الحيوية ومشاريع البنية التحتية في القطاع، ولا تزال عملية إعادة الاعمار تراوح مكانها، في ظل ظروف شديدة القسوة والبرودة.

6. تتراوح أزمة غاز الطهي بين مد وجزر، وذلك بسبب إغلاق معبر كرم أبو سالم بين فترة وأخرى تحت ذرائع أمنية. ولا يتجاوز ما تسمح السلطات المحتلة بتوريده من غاز الطهي متوسط الـ 98 طناً يومياً، أي أقل من نصف الاحتياجات اليومية لسكان القطاع، وبالغلة 200 طناً يومياً، وخلال فصل الشتاء الحالي تفاقمت الأزمة بسبب شح الكميات التي تصل عبر المعبر وبرودة الطقس الشديدة. أما بالنسبة إلى مادتي السولار والبنزين ما يسمح بدخوله يومياً إلى قطاع غزة يعادل 259 ألف و105 ألف لتراً يومياً على التوالي علماً بأن احتياجات القطاع من السولار والبنزين يبلغ حوالي 400 ألف و200 ألف لتراً يومياً على التوالي.

7. لا يزال قطاع الصيد البحري في قطاع غزة يتعرض للعدوان والاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق زوارقها الحربية في عرض البحر، والتي تفتح نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين وإتلاف بعضها وإصابة العاملين عليها، واختطافهم أحياناً لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والنتائج لهذا القطاع، وأدى إلى انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية. يذكر أنه وبسبب العدوان الأخير على قطاع غزة يوليو - أغسطس 2014م، تعرض قطاع الثروة السمكية لخسائر قدرت بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة لاستهداف الصيادين وقواربهم.

8. أنتت الحرب الثالثة على قطاع خلال الفترة من 7-7-2014م حتى 26-8-2014م واستمرت على مدار 51 يوم متواصلة في ظل أوضاع اقتصادية وإنسانية كارثية تمر على قطاع غزة لم يسبق لها مثيل خلال العقود الأخيرة وذلك بعد حصار ظالم وخانق استمر لمدة 8 سنوات كما أنها أنتت وقطاع غزة مازال يعاني من أثار الحرب الأولى في عامي 2008م - 2009م والحرب الثانية في عام 2012م ومازالت مناظر الدمار والخراب والتشريد والمجازر الذي خلفتها تلك الحروب في الأذهان هذا بالإضافة إلى آلاف الشهداء والجرحى والآثار السلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية.

9. تعرض قطاع غزة إلى حرب إسرائيلية شرسة وضروس وطاحنة استهدفت البشر والشجر والحجر وحرقت الأخضر واليابس دون تمييز وتحول قطاع غزة وشوارعه إلى أكوام من الدمار والركام ونتج عن ذلك خسائر مادية فادحة وبحسب التقديرات الأولية فقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية الإجمالية

المباشرة وغير مباشرة في المباني والبنية التحتية وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بكافة قطاعاته الاقتصادية 5 مليار دولار تقريبا خلال فترة الحرب التي استمرت 51 يوما.

10. ارتكبت إسرائيل المجازر بحق الاقتصاد الفلسطيني مما تسبب في خسائر مباشرة نتيجة للتدمير الكلى والجزئي والحرائق لما يزيد عن 500 منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة والإستراتيجية هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة والتي تمثل مجمل اقتصاد قطاع غزة في كافة القطاعات (التجارية والصناعية والخدماتية) والتي يتجاوز عددها ما يزيد عن 4000 منشأة اقتصادية وتقدر خسائرها الأولية المباشر بما يزيد عن 540 مليون دولار وهي ثلاث أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في عام 2008م-2009م ويأتي هذا التدمير والاستهداف لتدمير الاقتصاد في قطاع غزة وتعميق الأزمة الاقتصادية.

11. بعد انتظار دام لمدة 50 يوم تم عقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة بتاريخ 2014/10/12م بمدينة القاهرة برعاية كريمة من جمهورية مصر العربية وتقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بخطة وطنية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في غزة وتم وضع هذه الخطة بهدف الانتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأمد في قطاع غزة عبر أربعة قطاعات رئيسية هي القطاع الاجتماعي وقطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي وقطاع الحوكمة وتم طلب مبلغ 4 مليار دولار لتنفيذ تلك الخطة كما تقدمت السلطة بخطة لدعم الموازنة على مدار الثلاث سنوات القادمة بمبلغ 4.5 مليار دولار، أي أن إجمالي المبلغ الذي كان مطلوب في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة 8.5 مليار دولار، وما تم رصده في مؤتمر المانحين 5.4 مليار دولار على أن يكون نصف هذا المبلغ لإعادة إعمار قطاع غزة أي 2.7 مليار دولار، والنصف الآخر هو لدعم موازنة السلطة خلال الثلاث سنوات القادمة.

12. يجمع الاقتصاديون في غزة أنه بعد سبع سنوات من تجارة الأنفاق وإغلاقها يمكن القول بأن اقتصاد الأنفاق هو اقتصاد مُدمر، وغير منتج، رغم حله الجزئي للمشكلة الإنسانية المتمثلة بتوفير السلع الأساسية والضرورية، حيث استطاعت تلك الظاهرة أن تقوض إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة.

13. في دراسة أعدها مؤخرًا المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات فإنه ترتب على اقتصاد الأنفاق تعميق التشوهات البنوية والهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، فضلاً عن تعزيز مفاهيم الثراء السريع دون قاعدة إنتاجية حقيقية، مما ساهم أيضاً في تفسخ النسيج الاجتماعي والسياسي القائم بغزة.

وعن أبرز سلبيات الأنفاق نوه إليها من خلال النقاط التالية:

- حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق.
- أدت لتراجع حصيلة السلطة الفلسطينية من الإيرادات الضريبية (المقاصة) لصالح عشرات المهربين والتجار، كذلك التضارب في السياسة الضريبية بين غزة والضفة.
- إن تعزيز التهريب عبر الأنفاق وزيادة أعدادها وتنوعها طويلاً وعرضاً قد صاحبه تشجيع من المسؤولين بغزة والمطالبة بفتح منطقة تجارية حرة والتوجه جنوباً نحو مصر في ظل استمرار الانقسام السياسي والذي يتماشى مع سياسة إسرائيل للتخلص من مسؤولياتها تجاه غزة وفصلها عن الضفة الغربية.
- ظهور الأنفاق قد ساهم في تشوه أنماط الاستهلاك والإنتاج في قطاع غزة، ويظهر ذلك من خلال قدرة التجار والمهربين على إغراق السوق الغزوى بالسلع ذات الجودة المنخفضة والأسعار المرتفعة، وهذا سبب ارتفاع معدلات التضخم لقرابة 15% في العام 2008م وهو عام ذروة الأنفاق والتي وصلت بها معدلات البطالة لحدود 50% أي ظهور التضخم الركودي، ثم انخفاض للأسعار الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي الشديد التي تعاني منه غزة منذ العام 2013م والذي يزداد ويتسع مع الوقت.
- أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.
- عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني وخاصة تراجع الزراعة والصناعة مقابل غياب الإنتاج وتراجعه لصالح الاستهلاك ويتضح ذلك من خلال التشوه في أنماط الاستهلاك في غزة ومنها الطلب المتنامي على السيارات الحديثة وبعض السلع الكمالية والتي تستنزف المدخرات الوطنية.
- خفضت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتتصل من مسؤوليتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس.
- عملت على حصد أرواح بعض الشباب العاملين بها وعددهم 232 شخص لغاية مايو 2013م، لانعدام وسائل الأمان بها، وعدم توفر معدات الإنقاذ.
- ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يجرى تهريبها وهذا ناتج عن جشع التجار وأصحاب الأنفاق، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها حكومة حماس المقالة.
- عدم وجود رقابة على السلع لمنع الاحتكار وغلاء الأسعار، حيث أصبحت الأسواق مكتظة بالبضائع لكن الغالبية العظمى من المواطنين غير قادر على الشراء نتيجة الارتفاع الفاحش بالأسعار.

- عملت الأنفاق على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم، فمصر تحاول غض الطرف عن التهريب لكن يجرى بين الفينة والأخرى تدمير بعض الأنفاق، وضبط بضائع ومصادرتها، واعتقال مهربيها.
- كرست عزلة قطاع غزة عن العالم الخارجي في ظل غياب الخطة الوطنية والتنمية الشاملة، في ظل الصمت الدولي والعربي اتجاه الحصار.
- تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، مما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية.
- تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات والحبوب المخدرة أو حبوب السعادة والسرقة والقتل والتفكك الأسري).
- أصبحت الأنفاق أداة رئيسية للاستغلال والاحتكار والثروات السوداء وغير المشروعة لدى المستفيدين منها.
- ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم عن 2000 شخص، أصبحت ثروتهم بالملايين وأصبحوا مالكي للأراضي والفلل والسيارات الحديثة، وفي المقابل اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر ارتفاع بعض أسعار السلع والخدمات وأهمها إيجارات الشقق السكنية.
- أفقدت الشعب الفلسطيني الكثير من الدعم والمؤازرة الدولية والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع إعلامياً لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار.
- أغلقت إسرائيل جميع المعابر التجارية في غزة، وهي أربعة معابر باستثناء معبر كرم أبو سالم، ولا يسمح الطرف الإسرائيلي بدخول المساعدات ولا السلع الأساسية إلى داخل القطاع. وقد أغلق معبر صوفا الذي كان يمد غزة بالسلع الأساسية للإنشاءات، وأغلق معبر ناكل عوز للمحروقات، وكذلك معبر المنطار الذي كان يوفر 75% من احتياجات غزة من الاستيراد والتصدير.
- كان عدد الشاحنات التي تدخل معبر كرم أبو سالم 70 شاحنة، وبعد الحصار أصبحت 20 شاحنة فقط تدخل إلى القطاع، وهبط الدولار من 400 ألف ليرة يومياً إلى 290 ألف ليرة والبنزين من 200 ألف ليرة إلى 105 ألف ليرة.
- هبط الناتج المحلي الإجمالي من 14% إلى 6% حالياً، وإسرائيل تمنع دخول السلع الأساسية كالغاز الطبيعي للطهي، وتحتاج غزة 30 طناً من الغاز الطبيعي ولكنها هبطت في ظل الحصار إلى 4 طناً فقط.
- يعتبر قطاع غزة أكبر كثافة سكانية في العالم في منطقة محددة، وهبطت صادرات غزة من الفراولة والزهور من 150 شاحنة إلى شاحنتين، وانخفض الإنتاج إلى 27%، وصيد الأسماك تم تقييده جعل العمق المحدد



للصيد 3 أميال بعد أن كان 6 أميال في السابق، وهو ما يسبب خسارة في التجارة السمكية ولا يكفي الحاجة السكانية وجعل الصيادين في حالة بطالة.

• بلغ معدل البطالة نسبة 45%، فتلت سكان غزة لا يعملون، والفقر المدقع في غزة وصل من 7% إلى 21%، والبطالة من 26% إلى 50%، وعدد اللاجئين في غزة ارتفع 72 ألف و886 ألف فلسطيني.

• بالنسبة للأنفاق فإن حصار غزة كان سيكلف إسرائيل تكلفة كبيرة، ولكن الأنفاق خفتت من تلك التكلفة وجعلت العالم في صف واحد مع إسرائيل ضد إرهاب حماس لسكان إسرائيل واختراقها للأمن القومي المصري.

• لا يتمكن الفقراء في قطاع غزة من شراء السلع الأساسية فاقتصاد الأنفاق يقوض تأسيس الاقتصاد المنتج من الصادرات والواردات، وقد أكد تقرير دولي أن قطاع غزة سيصبح غير قابل للمعيشة في عام 2020.

• يمثل تلوث المياه في غزة نحو 100% من المياه العذبة، بينما المواطن في إسرائيل يشرب مياهًا نقية بمعدل 150 لتراً يومياً ويقل في غزة معدل المياه النقية عن 90 لتراً.

## المحور الثاني

### مسيرة الحوار والمصالحة الفلسطينية قراءة في الوثائق الوطنية

- د. جهاد الحرازين، استاذ القانون العام والنظم السياسية بجامعة الأزهر – غزة.
- د. محمد جمعة، باحث سياسي بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

## د. جهاد الحرازين

استعرض سيادته، مسيرة الحوار والمصالحة الوطنية مؤكداً على مايلي:

- تعد المصالحة أمراً ضرورياً للشعب الفلسطيني، إلا أنه من المهم عدم تجاهل تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية، فإذا كانت المصالحة عملية تهدف إلى "طي صفحة الماضي" أو "العفو والنسيان"، فهي لا تعني عدم إنصاف الضحايا ومحاسبة من ارتكبوا الجرائم بحقهم، وهو ما يعد أمراً غير مقبول من وجهة نظر حقوق الإنسان، لأن المصالحة الحقيقية يجب أن تكون مرتبطة بالمحاسبة والعدالة والاعتراف بالجرائم الماضية.
  - يرجع مصطلح "المصالحة الوطنية" إلى الزعيم الفرنسي شارل ديغول، الذي استخدمه ارتباطاً بشكل أساسي بضرورة تحمل مسؤولية محو جرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال أو إبان حرب الجزائر، ليستخدمه من بعده نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا عندما كان ما يزال قابلاً في السجن، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام والمصالحة الوطنية، لأنه رأى أن البلاد ستكون عرضةً لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء التي سيقف وراءها الانتقام بكل تأكيد، وتشمل المصالحة الوطنية الإجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته.
  - تعد مرحلة الانقسام الفلسطيني الذي نتج عن الانقلاب الذي قامت به حركة حماس عام 2007م من أخطر المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية قاطبة لما مثلته من تهديد حقيقي وواقعي لمستقبل القضية الفلسطينية وبما تركته من جرح غائر وطعنة قاتلة بظهر القضية والشعب الفلسطيني ومسيرة نضاله الوطنية التي خاضها ولا يزال يخوض غمارها في مواجهة التعنت والصلف الاحتلالي والمخططات الاستيطانية والتهويدية المتواصلة للأرض والهوية الفلسطينية حيث أُلقت أحداث الانقلاب بظلالها على الكل الفلسطيني نتيجة حجم الجرائم التي ارتكبت ومورست من قبل من قاموا بالانقلاب مما أدى إلى ترك آثار سلبية ومأساوية لازال الشعب الفلسطيني يُعاني منها ويدفع ثمنها من دماء أبنائه ومستقبلهم الأمر الذي منح الاحتلال وحكوماته المتعاقبة الذرائع للقيام بارتكاب الجرائم والمجازر بحق شعبنا الفلسطيني والتهرب من كافة الالتزامات والاستحقاقات المفروضة على إسرائيل.
- استعرض د. الحرازين بعض الاتفاقيات التي شكلت أساساً للحوار والوحدة الوطنية والتي سبقت الانقلاب عام 2007م، كالتالي:

## إعلان القاهرة 2005/3/17م

جاء النص الحرفي للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أعلن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام 2005م في مقابل وقف إسرائيل "لكافة أشكال عدوانها" تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 آذار 2005م بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. ووافق المجتمعون على برنامج لعام 2005م يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين وأكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي. ووافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاميين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

حيث أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

## وثيقة الأسرى

جاء الإعلان عن وثيقة الأسرى للوفاق الوطني في مايو عام 2006، في سبيل وضع حد للتوتر الذي تشهده الساحة الفلسطينية، عبر الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة كافة الكتل البرلمانية، وضرورة التعاون بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وحصر صلاحية إدارة المفاوضات على المنظمة ورئيس السلطة، كما دعت الوثيقة إلى الوحدة الشعبية لمواجهة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل. إلا أن وثيقة الأسرى التي باتت تُعرف بوثيقة الوفاق الوطني بعد التعديلات التي أدخلت عليها، لم تتجح في تحقيق المصالحة، لكنها رسخت مبدأ حكومة الوحدة الوطنية. وفي ظل غياب رؤية مشتركة بين الرئاسة والحكومة تتيح التعاون بما يواكب المتطلبات الدولية لرفع الحصار، ورفضت حركة حماس طرح الرئيس (أبو مازن) الاعتراف بمبادرة السلام العربية كمرجع من الإقرار بشروط الرباعية، وكذلك رفضت دعوته لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، تصاعدت الخلافات الميدانية على الأرض.

## اتفاق مكة

في الثامن من يناير لعام 2007م، وقّعت حركتنا فتح وحماس في مكة اتفاقاً يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، كلف على إثره الرئيس (أبو مازن) مجدداً (إسماعيل هنية) تشكيل حكومة وحدة وطنية والشروع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك احترام الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، وإجراءات تطويرها وإصلاحها وتسريع عمل اللجنة التحضيرية لذلك وفق خطوات متفق عليها، بالإضافة إلى ذلك أكد اتفاق مكة على حرمة الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون الاقتتال. ووزعت الحقائق الوزارية وتم تسمية الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية المتفق على تشكيلها. وعلى الرغم من أن اتفاق مكة وضع تفاصيل إضافية عن الاتفاقات السابقة لتشكيل حكومة الوحدة، إلا أن المعضلة الرئيسية بقيت في برنامجها السياسي وعدم تلبية متطلبات المجتمع الدولي، الأمر الذي كان يعني استمرار الحصار.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تنفيذاً لاتفاق مكة، إلا أن الاشتباكات الميدانية تطورت بوتيرة متصاعدة، اتسعت حدتها لتشمل كافة مناطق قطاع غزة، وتدخل الوفد الأمني المصري عدة مرات للتوصل لاتفاقات هدنة، إلى أن فرضت حركة حماس سيطرتها المطلقة على قطاع غزة، وحددت مهلة لعناصر الأجهزة الأمنية حتى مساء الجمعة الموافق الخامس عشر من يونيو لعام 2007م لتسليم أسلحتهم. أعلن الرئيس (أبو مازن) حالة الطوارئ وأصدر مرسوماً باقالة حكومة الوحدة الوطنية، وشكل حكومة جديدة في الضفة الغربية برئاسة (سلام فياض)، بينما رفضت حركة حماس الاعتراف بقرار الرئيس وأعلن أن

حكومة الوحدة برئاسة (اسماعيل هنية) قائمة وشرعية وستواصل عملها، وقمعت أنصار حركة فتح وحدثت من تحركاتهم. وسادت مظاهر الانقسام بين أبناء الشعب الواحد، وترسخ الانفصال السياسي والاقتصادي والمؤسساتي على جانبي الوطن الواحد.

■ هناك جهوداً عدة بذلت لأجل طي صفحة الانقسام البغيض من قبل جمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية الأخرى لإعادة اللحمة والوحدة للموقف الفلسطيني وقضيته والحفاظ عليها لمواجهة التحديات المقبلة فكانت هناك العديد من الجولات والحوارات المتتالية استضافتها عدة عواصم عربية. ونتج عنها عدة اتفاقات ولكنها لم تترجم على أرض الواقع.

لذلك سنحاول أن نتتبع تلك الجولات والمراحل والمحطات لنقف على كل واحدة منها على حدة مع استعراض المطالب التي طالبت بها الأطراف ومشروعيتها والعوامل الداخلية والاقليمية والدولية التي أثرت في محطات الحوار الوطني الفلسطيني. وذلك على النحو التالي:

أولاً : محطات وجولات الحوار الوطني الفلسطيني. (أحد عشر محطة)

ثانياً: الحوار الفلسطيني - الفلسطيني (المطالب، المشروعية، المعوقات).

ثالثاً: السياق الداخلي والاقليمي والدولي المواكب لجولات الحوار.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى وهي محطات وجولات الحوار الوطني الفلسطيني يمكن الإشارة الى مايلي:

**المحطة الأولى** جاءت بمبادرة من البرلمان العربي في 7 يوليو تموز 2007م بوفد تشكل من 18

دولة عربية برئاسة السيد محمد جاسم الصقر والتقوا بالرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن ثم الذهاب الى دمشق للالتقاء بخالد مشعل ومن ثم العودة للقاء الرئيس الفلسطيني إن كان لديهم ردود ايجابية من حركة حماس ولكن الوفد ذهب ولم يعد نتيجة عدم قبول حماس بمبادرة وفد البرلمان العربي لإعادة الامور الى ما كانت عليه قبل 14 حزيران وفق قرار وزراء الخارجية العرب.

**المحطة الثانية** جاءت المبادرة اليمنية من خلال استقبال وفد منظمة التحرير ووفد ممثل عن حماس

في 24 مارس 2008م الأمر الذي نتج عنه الاتفاق على بدء الحوار بين الطرفين وهو ما أطلق عليه إعلان صنعاء.

**المحطة الثالثة (السودان)** وجهت السودان الى كل من حركتى فتح وحماس في 10 فبراير 2009م مجموعة من الأسئلة المكتوبة للإجابة عليها وحددوا موعدا للقاء في السودان إلا أن حركة حماس لم تذهب الى اللقاء وذهبت حركة فتح وتوقفت الامر عند ذلك.

**المحطة الرابعة (القاهرة جمهورية مصر العربية)** وعقدت الفصائل الفلسطينية اجتماعاً في القاهرة تحت رعاية مصرية في السادس والعشرين من فبراير لعام 2009م، اتفقت خلاله على تشكيل خمس لجان تناقش قضايا الأمن والانتخابات ومنظمة التحرير والحكومة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. وركزت حركة فتح خلال جولات الحوار على ضرورة تشكيل حكومة تستطيع التعامل مع المتطلبات الدولية لضمان فك الحصار عنها، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، بينما ركزت حركة حماس على أن يكون اتفاق المصالحة شاملاً يعالج الملفات الخمسة وتنفيذ ما يتم التوافق بشأنه كرزمة واحدة، وإطلاق سراح معتقليها لدى السلطة، ورفض الضغوط الخارجية المتمثلة بشروط اللجنة الرباعية. واستمرت الحوارات لأكثر من اربعة جولات حتى تموز 2009م.

**المحطة الخامسة (القاهرة)** والورقة المصرية المتكاملة عرضت الورقة المصرية في الخامس عشر من أكتوبر لعام 2009م تفصيلات لم تكن قد تضمنتها أي من اتفاقات الحوار السابقة، بما جعلها تعتبر خطوةً متقدمة عن الاتفاقات السابقة لما شملته من تفصيلات حول إجراءات تنفيذ المبادئ العامة التي تم التوافق حولها، وتعالج معظم القضايا الخلافية بين الحركتين، وذلك في ست مواد رئيسية، مطالبة الحركتين حماس وفتح توقيعها كما هي ودون أي تعديل. تناولت مادتها الأولى تفعيل وتطوير المنظمة. والثانية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني بحيث تكون متزامنة وتُجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجرى الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط بنسبة 75% للقوائم و25% للدوائر. وتحدثت المادة الثالثة عن الأمن من خلال مجموعة من المبادئ العامة لتكون الأجهزة الأمنية مهنية غير فصائلية وتحديد مهام واختصاصات هذه الأجهزة. أما المادة الرابعة فتعالج موضوع المصالحة الوطنية من حيث الأهداف وآليات تحقيقها. فيما تناولت المادة الخامسة تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتوحيد مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع. وأكدت المادة السادسة تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، وتضمنت آليات لحل موضوع المعتقلين لدى الجانبين. وقعت حركة فتح على الورقة كما هي ورفضت حركة حماس التوقيع عليها.

**المحطة السادسة (دمشق)** شهدت العاصمة السورية دمشق جولات للحوار والمصالحة للاتفاق على القضايا الخلافية التي طرأت بين الجانبين التي وردت بالورقة المصرية واستمرت هذه الحوارات حتى ديسمبر 2010م واتفق خلالها على تشكيل لجنة الانتخابات ومحكمة الانتخابات بالتوافق، وتشكيل إطار قيادي مؤقت

لحين إعادة بناء منظمة التحرير، بينما بقي موضوع الأجهزة الأمنية واللجنة المكلفة بإعادة هيكلتها عالقاً دون اتفاق دون التوصل الى اتفاق بشأن القضايا الخلافية.

**المحطة السابعة<sup>(1)</sup>** اتفاق القاهرة 4 مايو 2011م وقع الطرفين حماس وفتح على الورقة المصرية، لكن بقي الخلاف الرئيسي على البرنامج السياسي لحكومة الوحدة. إلا أن الأمر بقي مجمداً دون أي تحريك لتنفيذ ما ورد بالورقة المصرية اتفاق القاهرة نتيجة عدم سماح حركة حماس بتنفيذ الاتفاق بل وضع العقبات في وجه الاتفاق. شكّل توجّه السلطة لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر لعام 2011م، وإنجاز حركة حماس صفقة تبادل الأسرى، أجواءً إيجابية لاستئناف الحوار، فعُقد لقاء في القاهرة في الثالث والعشرين من نوفمبر ضم الرئيس (أبو مازن) و(خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أعلن خلاله الطرفان عن العمل كشركاء، كما اتفقت الحركتان خلال اجتماع لاحق في القاهرة على تشكيل لجنة الانتخابات المركزية. واجتمعت لجنتان أحدهما في الضفة الغربية والثانية في قطاع غزة في فبراير من عام 2012 لمعالجة قضايا الحريات العامة وبناء الثقة، وتفعيل المجلس التشريعي. لكن الخلاف حول برنامج الحكومة بقي معطلاً للمصالحة.

**المحطة الثامنة** اتفاق الدوحة 6 شباط 2012م دعا أمير قطر لعقد لقاء جمع الرئيس (أبو مازن) و(خالد مشعل) في الدوحة، أسفر عنه توقيع اتفاق نصّ على تشكيلة حكومة توافق وطني يرأسها الرئيس (أبو مازن) كمخرج من أزمة التوافق حول البرنامج السياسي، إلا أن تلك الحكومة لم تر النور أيضاً. تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة. التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

**المحطة التاسعة (اتفاق القاهرة 2012م)** عُقد يوم 20-5-2012م برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من "عزام الاحمد" و"صخر بسيسو" وعن حركة حماس كل من "موسى ابو مرزوق" و"محمد نصر". واتفق المشاركون في اللقاء على ما يلي:

- أ- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم 27 أيار 2012م.
- ب - يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 27 أيار 2012 فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

(1) انظر للملحق: اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني ( القاهرة 4 مايو 2011)



ت- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بقاء يعقد بين الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

ث- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً من 27 أيار 2012 حتى تتمكن من انجاز اعمالها وبما يهيئ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

ج- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

ح- تُحدّد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن 6 أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات . البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

خ- في حال عدم إجراء الانتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

د- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة والقطاع، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

ذ- يُعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقعات الواردة به مُلزمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

إلا أن حركة حماس قامت بمنع لجنة الانتخابات المركزية من القيام بعملها في غزة في 2 يوليو 2012.

**المحطة العاشرة (اتفاق الشاطئ 23 نيسان 2014م)** قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في نهاية شهر مارس من عام 2014 تشكيل وفد للقاء (إسماعيل هنية)، وسمحت مصر لـ (موسى أبو مرزوق) مسؤول ملف المصالحة في حركة حماس بالدخول إلى قطاع غزة عبر معبر رفح للمشاركة في جلسات المصالحة، رغم تراجع العلاقات بينها وبين الحركة. وتم الإعلان عن اتفاق الشاطئ وبدء تنفيذ المصالحة، وسط ترحيب شعبي وفصائلي كبيرين. وأهم ما اتفق عليه في اتفاق الشاطئ:

- التأكيد على ما جاء في اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة.

- بدء الرئيس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني والإعلان عنها خلال خمسة أسابيع.
- التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني على أن يتم إجراؤها بعد ستة شهور على الأقل من تشكيل الحكومة.
- الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير في غضون خمسة أسابيع، مع التأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.
- استئناف عمل لجنة المصالحة المجتمعية، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع لاستئناف عملها وتنفيذ قراراتها.
- تفعيل المجلس التشريعي للقيام بمهامه.

وتم الإعلان عن حكومة التوافق الوطني في الثاني من يونيو، والتأكيد على إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الوطن. إلا أن حركة حماس لم تمكن حكومة الوفاق من القيام بمهامها في قطاع غزة.

**المحطة الحادية عشر** لقاءات الدوحة 7 و 8 فبراير 2016م والتي جاءت بدعوة من قطر لوفد حركة فتح للالتقاء بوفد حركة حماس للاتفاق على تنفيذ التفاهات والاتفاقيات السابقة خاصة اتفاق القاهرة والدوحة والشاطئ إلا أن هذه اللقاءات انتهت حيث تم الاتفاق على إطار عام لتنفيذ الاتفاقات إلا أن التصريحات المتتالية التي خرجت من قيادة حماس عملت على توتير الأجواء وطرح قضايا خلافية لإفشال تلك الجهود.

### ثانيا- الحوار الفلسطيني - الفلسطيني (المطالب، المشروعية، المعوقات)

أكد د. جهاد الحرازين على أن لكل من الحركتين مطالب تختلف في مدى مشروعيتها كما يلي:

#### مطالب حركة حماس

تركزت مطالب حركة حماس في كافة محطات الحوار بمجموعة من البنود والتي اعتبرتها قضايا يجب أن تتحقق لاجل تحقيق المصالحة علما بأن هذه المطالب هي بمثابة عقبات وضعت من قبل حركة حماس للتهرب من تحقيق وتنفيذ المصالحة.

برنامج الحكومة: طرح هذا الامر في كافة المناسبات ولا زالت حركة حماس حتى اليوم تضعه نقطة خلافية لا تؤدي الى تحقيق المصالحة حيث أنها تطلب بأن يكون برنامج الحكومة هو برنامج مقاومة وليس

برنامج الرئيس أو منظمة التحرير (علما بان هذا الامر مغاير للحقيقة لان وصول حماس للسلطة جاء عبر اتفاقية أوسلو).

برنامج منظمة التحرير وتطويرها: تشترط للدخول للمنظمة أن يتم تفعيل أطرها وإلغاء برنامجها وميثاقها، عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير وبالمنظمة أساسا، الانتخابات وقضية النظام الانتخابي وعدم إجراء الانتخابات بعد تحقيق المصالحة إلا بفترة زمنية تمتد ما بين عام الى عامين، تفعيل المجلس التشريعي للقيام بمهامه، الموظفين ويجب ان يتم استيعابهم فور التوقيع على الاتفاق دون اية مراجعات قانونية او ادارية، انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المحاصصة في كافة المؤسسات المدنية والعسكرية، التمثيل الخارجي ووجوب وجود حركة حماس على رأس هذا التمثيل، محاكمة أبناء الاجهزة الامنية، وقف التنسيق الامنى وفك الارتباط معه والتخلص من الضغوط الامريكية، المحاصصة في مصادر الدخل (الاقتصاد).

### مطالب حركة فتح

طالبت حركة فتح في البداية بأن تقدم حماس اعتذارا للشعب الفلسطيني عما أقدمت عليه من انقلاب، إعادة الامور الى ما كانت عليه قبل الانقلاب، الالتزام بالقانون الاساسي الفلسطيني، الاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية ، الشراكة السياسية وقبول الاخر، تنفيذ الاتفاقيات السابقة جميعها، إعلاء المصلحة الوطنية وتقديمها على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة، الاحكام للقانون الاساسي وحرمة الدم الفلسطيني، إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، تمكين الحكومة من القيام بمهامها، عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الاخرى، وقف أى ارتباطات أو أجنداث خارجية تعيق تحقيق المصالحة، السماح بالحريات العامة وعدم الاعتقال السياسى، الالتزام بتنفيذ اتفاق القاهرة الذى وضع تصورا كاملا لكافة القضايا، انتهاء دور حكومة الظل في غزة، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقف المخططات الاستهدافية والاتصال مع الاحتلال (مشروع إمارة غزة والميناء).

واختتم حديثه باستعراض العقبات التي تقف أمام المصالحة مؤكدا على مايلي:

على الرغم من تشكيل حكومة التوافق الوطني التي تمخضت عن اتفاق المصالحة الأخير في غزة، إلا أن هناك العديد من العقبات التي وقفت أمام انجاز اتفاقات المصالحة السابقة، ولا تزال تلك العقبات جاثمة أمام اتفاق الشاطئ، فهل ينجح الاتفاق في تخطيها بالفعل؟

وقد يكون السبب الرئيس في عدم التوصل إلى المصالحة الفلسطينية على مدار سنوات عديدة، غياب الثقة المتبادلة بين طرفي المصالحة، والتمسك بمصالح حزبية ضيقة على حساب المصالح الوطنية، ما أنتج تفسيراً متناقضاً لعدد من بنود الاتفاق.

وبقي الخلاف الرئيسي والملازم لمختلف مراحل الانقسام حول البرنامج السياسي للحكومة. فموقف حركة فتح الذي يعبر عنه الرئيس (أبو مازن) يتبنى ضرورة التزام أي حكومة فلسطينية بالاتفاقيات والتعهدات التي وقعتها منظمة التحرير، في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر وتحكمها بجباية العائدات الجمركية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات السلطة. بينما ترفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل، وتعتبر هذا الموقف جزءاً من التزام الحركة بميثاقها وقناعاتها الفكرية والعقائدية، رغم أن الحركة تعتبر قبولها بدولة فلسطينية في حدود عام 1967م نقطة النقاء وبرنامج مشترك مع حركة فتح وفصائل منظمة التحرير.

يعتبر الملف الأمني بتشعباته من ضمن أعقد الملفات التي استعصت عن الحل، وكانت أحد أهم أسباب فشل اتفاقات المصالحة السابقة، وتقف حائلاً أمام نجاح انفاق الشاطئ. ونصت الورقة المصرية للمصالحة على تشكيل لجنة عربية وفلسطينية تشرف على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما بعد تشكيل الحكومة، وهو الأمر الذي لم تقترب منه مبادرات المصالحة السابقة، وأجلت مباحثات الشاطئ البحث فيه، إلى ما بعد إجراء الانتخابات العامة. وتتشعب المعضلة الأمنية في عدد من القضايا أهمها:

- تحديد مرجعية الأجهزة الأمنية ومسؤولياتها.
- عدم وضوح الكيفية التي سيتم فيها إدارة أجهزة الأمن.
- في قطاع غزة: أجهزة الأمن تحت سيطرة حركة حماس، وفي ظل حكومة تحمل برنامج (أبو مازن).
- وفي الضفة الغربية: أجهزة الأمن تحت سيطرة حركة فتح وتحظى بصلاحيات واسعة وتنفذ بالتعهدات التي تفرضاها الاتفاقيات مع إسرائيل.
- انتماء الأجهزة الأمنية الحزبي، ترتبط بحركة فتح في الضفة الغربية وبحركة حماس في قطاع غزة.
- تضارب تبعية الأجهزة الأمنية القانونية والإدارية وآليات الرقابة عليها.
- مستقبل الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية، حيث طالب الرئيس (أبو مازن) بحل الكتائب العسكرية والتشكيلات المسلحة للفصائل ومن بينها كتائب القسام، بينما تصر حركة حماس على بقائها مستقلة.
- مستقبل التنسيق الأمني بين السلطة مع إسرائيل، والذي ترفضه حركة حماس.
- مستقبل العاملين في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، فهناك الآلاف من أفراد تلك الأجهزة التابعة للسلطة ولحركة فتح، ترفض حركة حماس عودتهم إلى أجهزتهم التي توقفت عن العمل عقب الانقسام.

يشكل الاتفاق على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نقطة خلاف تهدد جهود المصالحة، خصوصاً في ظل المساعي لضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي في أطرها، ففي حين ترفض حركة فتح تغيير برنامج المنظمة السياسي المعتمد منذ سنوات، والقبول باتفاق أوسلو والالتزامات الدولية للمنظمة، تدعو حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى تعديل برنامجها السياسي بما يتناسب مع نتائج انتخابات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

وتؤكد حركة حماس على ضرورة إجراء انتخابات المجلس الوطني بالتزامن مع الانتخابات التشريعية والرئاسية، خشيةً من إعادة تكرار تجربة الانقسام، بسبب سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير والقرار الفلسطيني. وأثار قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اعتماد مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني، خلافاً بين حركتي فتح وحماس، فاعتبرته حركة حماس مخالفاً للاتفاقيات التي وقعتها الفصائل في القاهرة برعاية مصرية، وأن اعتماد القانون ليس من صلاحيات اللجنة التنفيذية، وإنما من اختصاصات الإطار القيادي المؤقت المنقّح على تشكيله، والذي يضم الأمراء العامين للفصائل.

تعتبر قضية الموظفين الجدد في غزة معضلة من المعضلات التي لاتزال عالقة حتى في اتفاق الشاطئ الأخير. وكانت حركة حماس قد وظّفت ما يزيد عن خمسين ألف موظف في الأجهزة الأمنية والمدنية بعد الانقسام، وترفض الحركة استبعادهم، وتطالب بضمهم إلى ديوان الموظفين التابع للسلطة الفلسطينية، ولم تقدم حركة فتح تعهداً بذلك خلال حوارات الشاطئ. وترى حركة حماس في ذلك نوع من التعويض عن سنوات طويلة من التهميش لأبناء الحركة من قبل السلطة الفلسطينية وحرمانهم من الوظائف الحكومية تحت مسمى "السلامة الأمنية". وتدفع حركة حماس رواتب هؤلاء الموظفين من ميزانية حكومة حماس، بما يشكّل العبء المالي الأكبر فيها. وتعاني السلطة الفلسطينية عجزاً في الميزانية وتتخوف من عدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها، في حال رفض إسرائيل تحويل عائدات الضرائب.

### ثالثاً: السياق الداخلي والإقليمي والدولي المواكب لجولات الحوار

لعبت العديد من العوامل الإقليمية والدولية دوراً واضحاً في تغذية الانقسام الفلسطيني وإطالة أمده، بما انعكس سلباً على مستقبل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فالمصالحة هي الخيار الوحيد للفلسطينيين لإعادة القضية إلى مسارها الصحيح. وليس من المتوقع أن يتم تحقيق مصالحة حقيقية بين حركتي فتح وحماس، إلا في حالة الاتفاق على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي الفلسطيني، بما يسمح بحل جميع الملفات العالقة كملف الأمن ومنظمة التحرير والانتخابات بتفرعاتها.

حرب تموز 2006، مؤتمر انابوليس 2007 ، حرب غزة 2008، تولى اوباما الرئاسة 2009 ، ثورات الربيع العربي 2011، طرد حماس من سوريا مارس 2011 (اتفاق القاهرة )، حرب غزة 2012، سيطرة الاخوان على الحكم في مصر 2012 (البرلمان - الرئاسة)، حظر جماعة الاخوان في مصر وبعض الدول العربية 2013، توقف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية 2014، حرب 2014 على غزة، الانتخابات الاسرائيلية 2009-2013-2015.

وتساءل هل نحن بحاجة الى اتفاقيات جديدة أم بحاجة الى تطبيق الاتفاقات السابقة بما يتوافق ونص القانون لأن تعييب القانون يؤدي الى أكثر من ذلك فإما أن تكون هناك دولة مؤسسات تعتمد قوانين الدولة ودستورها وإما أن يغلب الطابع الحزبي والفصائلي وتبقى الأمور على ما هي عليه.

#### د. محمد جمعة

أشار د. محمد جمعة في حديثه إلى وثائق المصالحة الفلسطينية وأهميتها في الحوار الوطني وأهمية إعادة ترتيب الداخل الفلسطيني، وأكد على النقاط التالية:

• نفى مبدأ استثناء الحالة الفلسطينية من حركات التحول، ولكن مع التأكيد على وجود "خصوصية فلسطينية"، فمن النادر أن نجد شعباً يوقع على نفسه كل هذه الالتزامات وفي النهاية يكون مصيرها واحد، والمفارقة أن تلك الالتزامات تحدث مع شعب لا يعاني من التعدديات المذهبية أو الإثنية أو الطبقية، وإنما البعد المتعلق بالخلاف الإيديولوجي هو الذي يلعب دوراً استثنائياً حرم السياسة الفلسطينية من عوامل القوة المضافة حتى تصدر الهجمة العالمية الشرسة عليها.

• استمرار المصالحة الإجرائية والإدارية لا يجدي في الحالة الفلسطينية إلا بتغيير في مساحات القوة على الأرض، فمواجهة عملية الرصاص المصبوب أدت إلى تشكيل لجنة بين فتح وحماس لمعاينة الأضرار في تلك الهجمة الإسرائيلية عام 2008 - 2009م.

• تعتبر الوثائق الحالية المطروحة بين الطرفين الفلسطينيين (فتح وحماس) مجرد وثائق إدارية لا سياسية، وطالما أن التوصل لاتفاقات إستراتيجية غير ممكن فمن الاجدر الاتفاق على خيارات تكتيكية وإستراتيجية جديدة.

• لا بد من الخروج من دائرة الجدالات الإدارية والإجرائية التي لن تجدي نفعا في الحالة الفلسطينية طالما أن حماس وفتح ليستا على وفاق و لم تحددا مساحات ومدى قواهما الإستراتيجية على الأرض.

### المحور الثالث

#### الدور المصري للمصالحة: الدوافع والمعوقات

- السفير محمد صبيح، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني
- د. طارق فهمي، رئيس الوحدة الإسرائيلية بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

## السفير محمد صبيح

تحدث سيادته عن منظمة التحرير الفلسطينية ونشأتها، وأشار إلى التالي:

- بدأت منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة وطنية، وقد كانت تجمع كافة التيارات والفصائل الفلسطينية، وعندما أسس الشيخ أحمد ياسين حركة حماس، اعتبرت منظمة التحرير ذلك أمراً طارئاً فقد تبعت حماس جماعة الإخوان المسلمين التي وقفت ضد الجهاد المسلح.
- أكد على الدور الاستثنائي الوطني لمصر في المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتعجب من أسباب تدمير المشروع الفلسطيني والانقلاب العسكري لحماس على المصالحة الفلسطينية في 2007م.
- اختلاف عقلية حماس الفكرية عن غيرها من كافة الفصائل الفلسطينية، ورفض حماس للانتخابات متعجبا لعدم اتساق رؤيتهم للانتخابات الفلسطينية مع قيامهم بانتخابات قيادية للحركة داخل الأردن.

## د. طارق فهمي

تطرق د. طارق الي أن المصالح العليا لمصر توجب حل الأزمة، مشيراً إلى النقاط التالية:

- لم تعد العلاقات المصرية – الفلسطينية تسير في سياقها المعهود، بعد مرور عقد من الزمان على الانقسام الفلسطيني الداخلي.
- يتراجع وضع القضية الفلسطينية بشكل كبير في هذه الفترة، فالشعب المصري لا يرى الأزمة الفلسطينية الآن كما كان في السابق وبعض الإعلاميين اخطأوا في التعامل مع القضية الفلسطينية وهذا أدخل القضية الفلسطينية في منعطف خطير.
- ليس لمصر حساسية في التعامل مع أي طرف يخدم المصالحة الوطنية الفلسطينية، ولكن هناك من يسعى للسيطرة على الدور المصري، فمصر الدولة والشعب يدركون هذا، وهناك من يريدون أن يخطفوا كل أوراق المصريين.
- يجب التفكير في الخروج من حالة التشخيص، فالطرفين فتح وحماس يجب أن ينتهيا من ثنائية التصادم وأن يبحثا عن آفاق التصالح والتراضي فيما بينهما، والفلسطينيون ينتظرون الرئيس الأميركي القادم.
- بالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل وحماس ففيها مساس بالأمن القومي المصري، ولن يسمح المصريون بالعبث بهذه الملفات، فالصراع على الدور المصري متعدد وله مساحات كبيرة بعيداً عن الدبلوماسية، ولكن مصر لها حسابات ومساحات حركة، ويجب مراعاة الأمن القومي لمصر كذلك من خلال جدلية علاقة الإخوان وغيرهم بالدولة المصرية.



• ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفتح ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية بالكامل، ومصر موجودة وتستطيع إعادة فتح الملف الفلسطيني بصورة جديدة بعيداً عن ثنائية علاقة فتح وحماس، وهناك أولويات جديدة في النطاق الإقليمي فهي لا بد أن تكون من الأولويات والسياق العام.

## مناقشات ورشة العمل

### السفير نبيل العربي

تحدث سيادته عن أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي في تشكيل لجنة ذات تأثير على الدول الإسلامية تجوب العالم، وتكون بروباجندتها الخاصة في أن تبرز القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني على أن يكون من بين أعضائها فلسطينيين من حركة حماس وفتح، لإيجاد قاعدة مشتركة تجمع بينهما يمكن بعد ذلك من خلالها أن يحدث تقارب في وجهات النظر. وأشار إلى أهمية الرأي العام الأمريكي في صنع القرارات داخل البيت الأبيض، وأن الفرد العادي من حقه كتابة خطاب إلى عضو الكونجرس الأمريكي، فيمكن من خلال تلك الآلية العمل على إعادة تفعيل القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

### الباحثة نادية ماذا

أشارت الباحثة إلى أهمية فتح تواصل بين الشباب ونخبة فتح وحماس، وتشكيل لجان عشائرية تساعد من خلال المؤسسات التنفيذية على حل القضايا المجتمعية الشائكة، وأن المصالحة الفلسطينية بالأساس تقع عبئاً على الفلسطينيين.

### الباحث عبد المؤمن مطاوع

ذكر الباحث العديد من القضايا التي تشغل الرأي العام الفلسطيني في قطاع غزة، وأشار إلى أن قرار المصالحة هو قرار شخصي بالأساس، وأنه بعد سياسات أمريكا لفك الارتباط Disengagement وانسحاب حركة فتح من قطاع غزة، تم الاعتراف الرسمي بإسرائيل وهذا هو أكبر انجاز حققته إسرائيل في التفرقة الفلسطينية.

### أ. عبدالله أبو الهنود (كاتب فلسطيني)

نبه أ. عبد الله إلى أهمية استخدام مشروط الطبيب في إزالة أورام الخصام الفلسطيني، وأنه يجب نكأ الجروح التي لم يتطرق لها الطرفان الفلسطينيان المتخاصمان منذ عشر سنوات حتى يمكنهما البدء في مصالحة فلسطينية شاملة، وأشار إلى كونه أحد الذين يريدون إنهاء الانقسام لأن غزة بها العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من جراء الانقسام ومنها: تصاعد نسبة البطالة بين الشباب في قطاع غزة إلى 64%. بالإضافة لتعرض الشباب في غزة لظروف سيئة فهو محاصر في ثلاثيات الموتى جراء القصف الإسرائيلي

المتواصل على القطاع. ووصل عدد المرضى بالسرطان الي 14 ألف مريض في القطاع. وبات الناتج الإجمالي المحلي في غزة يمثل نصف الناتج المحلي في الضفة الغربية.

#### السفير د.عزت سعد

اختتم سيادته أعمال الورشة بالتأكيد على أهميتها ووجه الشكر للضيوف، ووعد المشاركين بعقد ورشة أخرى لدراسة المصالحة الفلسطينية بشكل دقيق والخروج بتوصيات محددة، يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الخصام الذي مر عليه عشر سنوات.

## الخلاصة والتوصيات

### **خلصت الورشة الى النتائج والتوصيات التالية:**

- 1- أن تحقيق المصالحة الفلسطينية يعد أمراً ضرورياً لدفع عملية السلام إذا ما أردنا لها أن تنتشط مرة أخرى كما أنها، من ناحية أخرى، تعد أمراً حيويًا لتحقيق الإستقرار على الحدود المصرية مع قطاع غزة ومن ثم في سيناء، الأمر الذي يتطلب ألا نترك عملية المصالحة لأطراف إقليمية أخرى تتعارض مصالحها مع المصالح المصرية، بل لابد من أن تعيد مصر الإمساك بمفاتيح المصالحة في الوقت المناسب.
- 2- أهمية إعادة الحسابات في علاقتنا مع حركة حماس بحيث يتم الضغط عليها لوقف أى مساس تقوم به ضد الأمن القومي المصرى مع إتخاذ إجراءات عنيفة ضدها بحيث تستشعر بذلك ودون أن نقطع التواصل معها كلية على أن يكون معدل ومستوى التواصل معها طبقاً لحساباتنا ومصالحنا فقط، وعلينا ألا نغفل في أى وقت أن حماس هي فرع من الإخوان المسلمين بكل الإلتزامات الواقعة عليها وتخضع لتعليماتها مهما حاولت الإدعاء بغير ذلك.
- 3- ضرورة استمرار التنسيق المصرى مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح حتى تكون مواقفنا مشتركة وتحظى بأكبر قدر من التفاهم الثنائى سواء في مسألة المصالحة أو أى موضوعات أخرى تهم الطرفين.
- 4- تبدو الحاجة ملحة الي عقد ورش عمل أخرى في القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية على المستويين الداخلى والخارجى كونها قضية أمن قومي مصرى لا يمكن التفريط فيها مهما كانت الأسباب.